جامعة علي لونيسي – البليدة 02
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

ملخص محاضرات في الاقتصاد الجزئي المعمق

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر

اقتصاد وتسيير المؤسسات

أ.حنيش الحاج

2021-2020

هذه الدروس تساعد الطلبة في استيعاب مفاهيم هذه المادة الأساسية والمهمة في مسار الطالب الجامعي.

لقد حاولت أن تكون الدروس مختصرة، مع تدعيمها ببعض الأمثلة كل ما أمكن ذلك، من أجل أن يستوعب الطالب الأهداف المرجوة من كل درس.

سنحاول شرح المحاضرات أفضل في الحصص الحضورية بحول الله.

وبخصوص الرموز الرياضية المستخدمة في متن المطبوعة، فهي موافق لما تحويه الكتب الأجنبية في مقررات ودروس مادة الاقتصاد الجزئي، وذلك من أجل مساعدة الطالب بالقدرة على استخدام المراجع الأجنبية بسهولة ويسر دون الوقوع في متاهات الترجمة.

يمكن للطالب الاستعانة بدروس الفيديو على الانترنت الخاصة بالاقتصاد الجزئي لأن مفاهيم الاقتصادي الجزئي موحدة على مستوى كل المناهج الجامعية العالمية.

المحاضرة الاولى

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

1- علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

1-1- علم الاقتصاد:

- **تعريفه:** هناك العديد من التعريفات لعلم الاقتصاد ولكن جوهرها واحدا، حيث يمكننا اعتماد التعريف التالي الذي يلخص تلك التعريفات:

-**علم الاقتصاد:** هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبياً، لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات غير المحدودة للأفراد والمجتمع[1].

- من خلال التعريف السابق نستنتج أن هناك موارد جد محدودة، مقابل حاجات غير منتهية للانسان يجب إشباعها وهو ما يؤدي إلى وجود المشكلة الاقتصادية.

1-2-المشكلة الاقتصادية: تتمثل في عدم قدرة الموارد النادرة، على إشباع كل الحاجات غير المحدودة.

1-2-1-خصائص المشكلة الاقتصادية:

- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها:

تتميز الحاجات الإنسانية بالتعدد والتجدد، أي تتكرر وتتزايد باستمرار مع الزمن، كالحاجة للغذاء، الشرب السكن، العلاج، الترفيه ...الخ، ويتطلب إشباع تلك الحاجات توفير موارد اقتصادية كبيرة لإنتاج السلع والخدمات.

-الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

تتميز الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية، أي أن توفرها محدودا وغير كاف، وبالتالي يتطلب الحصول عليها تخصيص جهود وتكاليف مالية كبيرة، كما أن الموارد الاقتصادية قد لا تتوفر داخل البلد، مما يتحتم استيرادها من الخارج، وبعكس الموارد الحرة كمياه الأمطار والهواء والرياح، فإن الموارد الاقتصادية تخضع لقانون العرض والطلب، أي أن كميات الحصول عليها يخضع لتغيرات أسعارها والظروف المحيطة به.

ومن أهم الموارد الاقتصادية:

- ✓ **الموارد الطبيعية:** الأراضي وما تحتويه على سطحها أو في باطنها.
- ✓ **الموارد البشرية:** العمال والمنظمون والاداريون.
- ✓ **رأس المال:** مجموع الأموال والآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

1-2-2-عناصر (أركان) المشكلة الاقتصادية:

هناك عدة أسئلة مطروحة في علم الاقتصاد، تمثل العناصر الأساسية لفهم المشكلة الاقتصادية وهي[2]:

- ✓ **السؤال الأول: ماذا ننتج؟:** أي ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات، فالموارد المتاحة لديه لا تكفي لأنتاج كل شيئ.
- ✓ **السؤال الثاني: كيف ننتج؟:** لإننا إذا تمكنا من تجاوز السؤال الأول، فإننا نجد أنفسنا أمام كيفية الإنتاج، أي ما هي أفضل طرق الإنتاج، لأنها متعددة ومختلفة فيجب اختيار الطريقة الفعالة والكفؤة التي تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف.
- ✓ **السؤال الثالث: لمن ننتج؟:** عملية الإنتاج قد تتم في ظروف ناجحة، ولكن توزيع الإنتاج يطرح تساءلات عديدة، فمكونات المجتمع ليست واحدة وطرق التوزيع متنوعة، لذلك يجب البحث عن حجم الإنتاج المناسب، وأحسن الطرق لتوزيعه على أفراد المجتمع.
- ✓ **السؤال الرابع:** كيف نعيد نوزيع الدخل؟: أي أحسن الآليات لإعادة توزيع الدخل على مختلف الفئات التي ساهمت فيه، مع مراعاة العدالة الاجتماعية وحماية الفئات المحتاجة.
- ✓ **السؤال الخامس: كيف يواجه الاقتصاد الاختلالات الدورية ويحقق الاستدامة؟:** ونعني به مختلف السياسات الاقتصادية التي تحافظ على نمو واستقرار جهاز الإنتاج والنشاط الاقتصادي عموما.

1-2-3- مشكلة الاختيار:

قد تتمكن بعض المجتمعات من حصر مواردها، وتحديد حجم مدخلاتها من عناصر الإنتاج، ولكن تظهر مشكلة في تخصيص تلك الموارد، فليس من السهل تحديد الأولويات ومجالات الإنتاج للمجتمع، لذلك فاتخاذ قرارات إنتاجية معينة، تتطلب التضحية بمشروعات أخرى عديدة ومهمة، فربما تضيع فرص أخرى تدر عوائد أكبر للمجتمع، وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البلديلة.

كأن يوجه المجتمع موارده للزراعة ويضحي بصناعة التكنولوجيا، فكل العوائد التي من المفترض أنها تأتي من مشاريع التكنولوجيا، تعتبر تكلفة الفرصة البديلة، ويمكن معرفتها من خلال المقارنات الدولية، حيث نتتبع أي بلد آخرا، اختار مشروعا مشابها لذلك الذي تخلى عنه المجتمع في ظروف مشابهة.

1-2-4- منحنى إمكانيات الإنتاج:

هو منحنى يبين كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية لانتاج سلعتين، حيث يتطلب الزيادة في إنتاج إحداها التضحية بمستوى من إنتاج السلعة الأخرى.

ـ افتراضات منحنى إمكانيات الإنتاج:

هناك عدة افتراضات لصحة تحليل المنحنى وهي:

1-الاقتصاد في حالة الشغيل التام: لا توجد أي عناصر إنتاجية معطلة، وكل طاقات المجتمع مشغلة.

2-ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد: لا يمكن زيادة كميات عناصر الإنتاج في الاقتصاد.

3-ثبات المستوى التكنولوجي: استبعاد أثر التطور التكنولوجي.

4-افتراض وجود سلعتين: الأولى سلعة تستهلك نهائيا، بينما السلعة الثانية سلعة رأسمالية ووسيطية.

إن الافتراضات السابقة توضح أن الكميات التي يستطيع الاقتصاد إنتاجها، هي كميات محددة. وهذا يعني في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة – مستوى التوظف الكامل-وطبقاً للمستوى التقني المتوفر، فإن الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات.

ـ مثال تطبيقي:

ليكن الجدول التالي الذي يبين إمكانيات الإنتاج لبلد ما، وسنقوم برسم وتحليل منحنى إمكانيات الإنتاج:

الثنائيات	سلع زراعية	سلع تكنولوجية
A	**0**	*10*
B	**4**	*9*
C	**5**	*6*
D	**6**	*3*
E	**9**	*0*

التمثيل البياني:

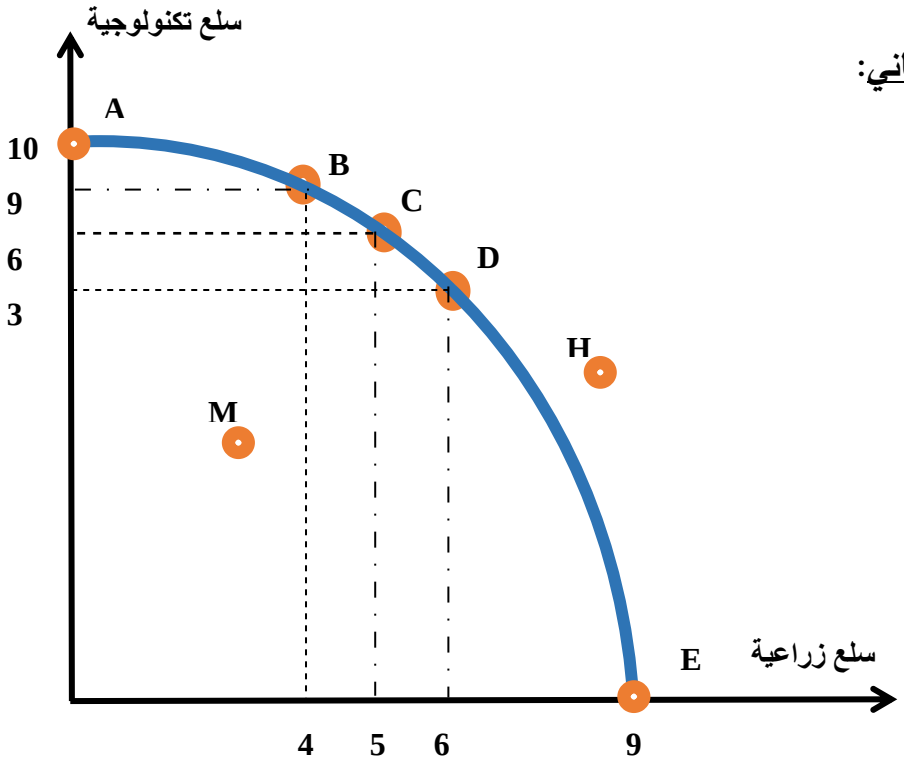

منحنى إمكانيات الإنتاج

التحليل:

- ✓ كل النقاط التي تنتمي للمنحنى هي نقاط مثلى، أي يمكن إنتاجها باستغلال كل الموارد المتاحة، أما النقاط التي تقع فوق المنحنى مثل النقطة (H)، فهي نقاط لا يمكن إنتاجها لأن الموارد والإمكانيات المتاحة لا تكفي لإنتاجها، أما النقاط الموجودة أسفل المنحنى كالنقطة (M)، فلا يتم إنتاجها رغم القدرة على ذلك، لأنها لا تلبي الاحتياج المطلوب من جهة، ولا تستهلك كل الموارد المخصصة للإنتاج.
- ✓ نلاحظ من المنحنى أن البلد إذا اختار تخصيص كل الموارد لإنتاج السلع التكنولوجية، فإنه سيتمكن من إنتاج 10 وحدات، في حين لن يستطيع إنتاج أي وحدة من السلع الزراعية.
- ✓ إذا قرر البلد إنتاج وحدات من السلع الزراعية، فعليه التضحية ببعض الوحدات من السلع التكنولوجية، والعكس صحيح، ومن الجدول أو المنحنى نلاحظ أنه إذا تقرر إنتاج 04 وحدات من السلع الزراعية، فيجب التضحية بوحدة واحدة من السلع التكنولوجية لتصبح هذه الأخيرة 09 وحدات...، وإذا أراد المجتمع تخصيص كل موارده لإنتاج السلع الزراعية، فلن يستطيع إنتاج أي سلعة تكنولوجية.
- ✓ الانتقال للأعلى نحو (H) مثلا، يتوقف على مدى التطورات التقنية والعلمية لوسائل الإنتاج[3].
- ✓ وهكذا يتم الاحلال بين السلع المراد إنتاجها عن طريق التضحية ببعضها البعض، حيث يتحمل المجتمع تكلفة التضحية (تكلفة الفرصة البديلة).

1-3- حل المشكلة الاقتصادية:

هدف علم الاقتصاد هو حل المشكلة الاقتصادية، وذلك عن طريق استغلال النظرية العلمية الاقتصادية وتطور الفكر والأساليب العلمية.

يختلف حل المشكلة الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر:

- فالنظام الاشتراكي قبل الثمانينات مثلا، كان يعتمد على التخطيط المركزي لتوجيه الموارد، وتشجيع الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمرافق العامة،

وانتهى هذا النظام بسقوط الاتحاد السوفيتي، الدولة الكبرى التي قادت الحرب الباردة مع الولايات المتحدة حتى أواخر القرن القرن العشرين.

- ✓أما النظام الرأسمالي فيعتبر من أكثر الأنظمة الاقتصادية صمودا عبر التاريخ، منذ ظهر المدرسة التقليدية بزعامة آدم سميث وريكاردو، وهي تعتمد على حرية السوق والمنافسة التامة وتشجيع الملكية

الخاصة، حيث يترك توجيه الموارد الاقتصادية لقوى العرض والطلب، أين تتحدد الأسعار التوازنية تلقائيا، تحت تأثير اليد الخفية مجازا كما يراها آدم سميث.

✓أما النظام الإسلامي فلم يقدم بديلا اقتصاديا تقنيا واضح المعالم، ولا يوجد هناك اتفاق بين الباحثين عن ماهية الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالفقه[4]، فجل الأبحاث في هذا المجال تهدف لإبراز صفاء الشريعة الإسلامية وشموليتها لبناء اقتصاد سليم ومتوازن، ما عدا بعض التطورات في الفكر الاقتصادي الإسلامي في بداية القرن 21، حيث بدأت الدراسات تأخذ جانبا تقنيا واضحا، خاصة في المالية الإسلامية.

ملخص المشكلة الاقتصادية:

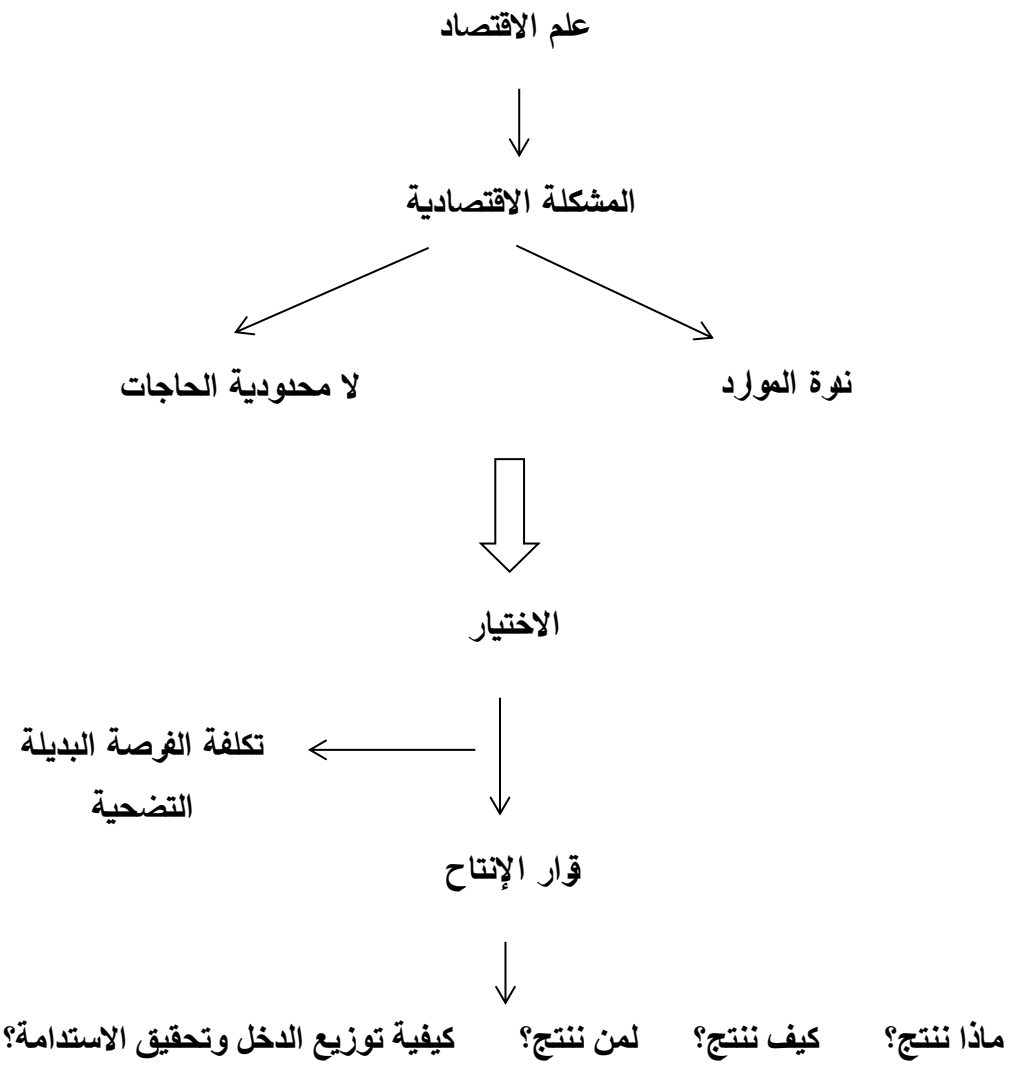

2-الطلب والعرض

2-1- الطلب

أ- مفهوم الطلب:

تعريف الطلب: يقصد بالطلب الكميات من السلعة أو الخدمة التي يرغب ويقدر المستهلك على استهلاكها في السوق بسعر معين، وفي زمن محدد.

نلاحظ هنا أن الرغبة مع القدرة شرط أساسي في مفهوم الطلب.

العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة معينة:

هناك عدة عوامل تؤثر على الطلب على سلعة معينة وأهمها العوامل التالية والتي يطلق عليها محددات الطلب:

- **محددات الطلب (العوامل الأخرى)**

- **سعر السلعة:** من الطبيعي أن تكون العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية ، لأنه إذا ارتفع سعر السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها، وإذا انخفض السعر تزداد الكمية المطلوبة منها، طبعا هناك حالات خاصة سنتطرق لها لاحقا انشاء الله.

- **دخل المستهلكين:** وهنا أيضا طبيعيا تكون العلاقة بين دخل المستهلكين والكمية المطلوبة من السلعة علاقة طردية، لأنه إذا ارتفع دخل المستهلكين تزداد الكميات المطلوبة من السلعة لأن قدرتهم المالية على الشراء ترتفع ، والعكس إذا انخفض الدخل حيث ستقل الكميات المطلوبة.

- **أسعار السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة الاصلية:** هناك نوعين من السلع التي ترتبط باستهلاك سلعة معينة، فإما أن تكون مكملة لها مثل القهوة مع السكر ، أو بديلة لها مثل القهوة البرازيلية مع القهوة الكولومبية.

- ✓ **حالة السلعة المكملة:** مثل علاقة سعر السكر مع كمية القهوة المطلوبة، في هذه الحالة تكون العلاقة بين سعر السلعة المكملة والطلب على السلعة الاصلية متعاكسان، لأن ارتفاع سعر السكر يؤدي طبيعيا إلى تقليل المستهلكين من تناول كمية القهوة والعكس صحيح أيضا.
- ✓ **حالة السلعة البديلة:** مثل علاقة قهوة برازيلية مع قهوة كولمبية، فارتفاع سعر احدهما يؤدي بالمستهلك إلى استبدالها بطلب السلعة الأخرى البديلة، فالعلاقة بين سعر السلعة البديلة وكمية السلعة الاصلية تكون علاقة طردية، أي ارتفاع سعر القهوة الاصلية يؤدي بالمستهلك الى الانتقال لطلب نوع بديل من قهوة أخرى.

– **أذواق المستهلكين:** إذا تغيرت أذواق المستهلكين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إقبالهم على السلعة فإن الطلب على السلعة يزداد، وأما إذا تغيرت الأذواق بالشكل الذي يؤدي إلى عدم إقبال المستهلكين على السلعة فإن الطلب على السلعة يقل.

2-2– دالة الطلب:

من الناحية اللغوية فإن المقصود بالدالة هو العلاقة، أي العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وفي حالتنا هذه فدالة الطلب تعني **العلاقة** بين الكمية المطلوبة من جهة، وسعر كل من السلعة والمتغيرات الأخرى، من جهة ثانية.

ويمكن تشكيل دالة الطلب كما يلي:

$$Qd = f (P_x , P_s , P_c , Y_c , G_c , \ldots)$$

حيث:

Q_d : الكمية المطلوبة من السلعة.

P_x : سعر السلعة.

P_s : سعر السلعة الأخرى البديلة.

P_c : سعر السلعة الأخرى المكملة.

Y_c: دخل المستهلك.

Gc : أذواق المستهلكين

ملاحظة مهمة: نظرا لاستحالة التحكم التام في محددات الطلب (العوامل الأخرى)، فإننا نفترض دوما بقاءها على حالها ثابتة في تأثيرها، أي نفترض أن دالة الطلب تقتصر على العلاقة بين الكمية المستهلكة وسعر السلعة، وذلك لتبسيط المفاهيم والتحكم في التحليل الاقتصادي.

كما أننا سنستخدم دالة الطلب العكسية في التحليل بدلا من دالة الطلب الاصلية للأسباب التالية:

– أولا أنه من الناحية الاقتصادية فإن دالة الطلب أو معكوسها لهما نفس الدلالة، بمعنى أن دالة الطلب $Qd = f (Px)$ لها نفس الدلالة الاقتصادية مع $P_x = f(Q_d)$.

أي أن دالة الطلب السعرية $Px = f(Qd)$ تبين الكميات المطلوب إنتاجها (متغير مستقل) لسعر السوق (متغير تابع).

– مبررات استخدام الدالة العكسية كدالة للطلب؟

* لأن المحللين الاقتصاديين في العادة يستخدمون دائما السعر كمتغير على المحور العمودي، بينما الكميات على المحور الأفقي.

* يمكننا ذلك من اشتقاق دوال الايراد الكلي والحدي بسهولة.

* هناك منحنيات أخرى تستخدم في نفس المعلم لدالة الطلب، ولا يمكن أن يكون السعر في المحور الافقي والمحور العمودي في نفس الوقت.

وبالتالي فصيغة دالة الطلب تكون كما يلي:

$$P_x = f(Q_d)$$

- شكل دالة الطلب:

للتبسيط دائما فإننا سنعتبر دالة الطلب هي دالة خطية من الشكل: $\mathbf{Qx = a - b P_x}$ حيث:

Qx: الكمية المطلوبة

Px: سعر السلعة

a : تعبر عن الكمية المطلوبة عندما يكون السعر معدوما ، فهي مستقلة عن قيمة السعر

b: من الناحية الرياضية يعبر عن ميل دالة الطلب، أما اقتصاديا فيشير إلى التغير في الطلب عند تغير سعر السلعة بوحدة واحدة.

- قانون الطلب:

يقصد به **العلاقة العكسية** بين سعر السلعة والكميات المطلوبة منها، فمن المتفق عليه أن المستهلك سيقلل من الاستهلاك عند ارتفاع سعر السلعة والعكس صحيح، والحالات الأخرى هي حالات خاصة سنتطرق لها لاحقا.

جدول الطلب: يبين لنا الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة أو الخدمة عند الأسعار المختلفة، ويمكن توضيح ذلك في مايلي:

- نفترض دالة الطلب: $Qx = 14 - 2\,Px$ ، فيكون جدول ومنحنى الطلب كما يلي:

جدول الطلب

(Px): السعر	(Qd): الكمية
0	14
1	12
2	10
3	8
4	6
5	4
6	2
7	0

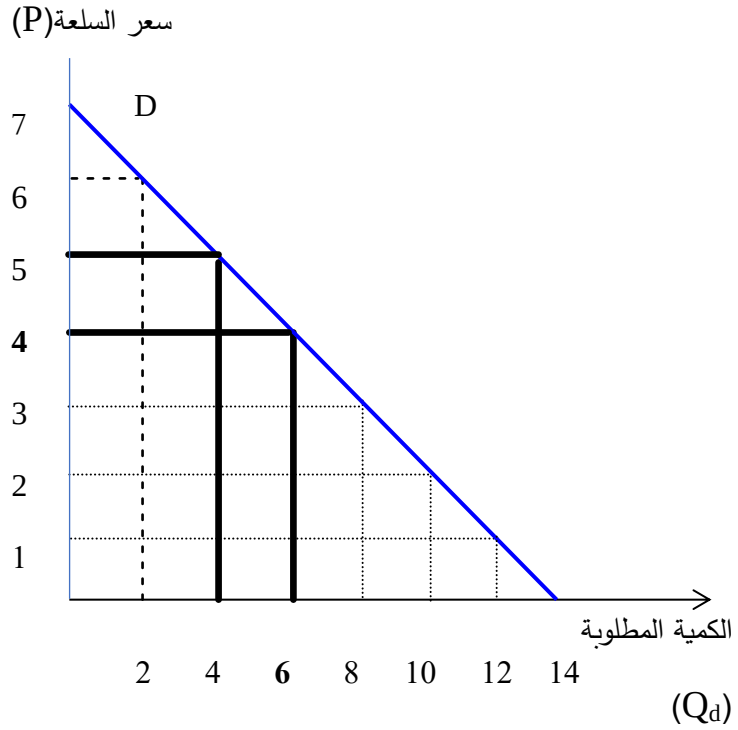

منحنى الطلب

- منحنى الطلب:

استنتاجات مهمة:

- نلاحظ من الشكل أن ميل منحنى دالة الطلب سالبا، وهذا لأن العلاقة عكسية بين السعر والكمية، فكلما زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

- ميل دالة الطلب رياضييا يمثل مقدار التغير في الكمية المطلوبة عندما يتغير السعر بوحدة واحدة، فإذا ارتفع السعر بمقدار ΔP_x فإن الكمية ستنخفض **بمقدار** ΔQ_d ، **أي أن مقدار التغير إذا رمزنا له بالرمز b** سيصبح لدينا:

$$b = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P}$$

- **تطبيق عددي:** من المنحنى السابق لدالة الطلب لاحظ أنه لما كان السعر يساوي 4 كانت الكمية المطلوبة تساوي 6، ولما ارتفع السعر إلى 05 انخفضت الكمية إلى 04. فاهو مقدار الغير؟

من السهل ملاحظة أن مقدار التغير في الطلب هو $\Delta Q_d = 2$ ، أي الكمية تنخفض بوحدتين عندما يرتفع السعر بوحدة واحدة ($\Delta P_x = 1$).

وسنؤكد ذلك حسابيا: لدينا $b = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P}$ ومنه: $b = \frac{6-4}{4-5}$ وبالتالي: b = -2 وهذا يعني انه إذا ارتفع السعر بوحدة واحدة تنخفض الكمية بـ 02 وحدة.

– ما ذا لو ارتفع السعر من 04 إلى 06 بكم تنخفض الكمية؟ الجواب بكل سهولة أن الكمية المطلوبة تنخفض بـ (02(b x ، أي $\Delta Q_d = -2 \times 2 = -4$ فتصبح لدينا الكمية:

Q = 6 – 4 = 02 وهو ما نلاحظه في الشكل أو الجدول السابق.

– **منحنى طلب السوق:** هو مجموع طلب الأفراد على تلك السلعة عند مختلف مستويات الأسعار، والتي تحدد في السوق، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

نفترض أن السوق به ثلاثة مستهلكين وفق البيانات التالية، وسنعمل على اشتقاق منحنى الطلب السوقي:

جدول الطلب السوقي

سعر السوق (Px)	طلب السوق (Q_D)	الكمية المطلوبة (Qd_3)	الكمية المطلوبة (Qd_2)	الكمية المطلوبة (Qd_1)
0	45	16	15	14
1	39	15	14	12
2	32	14	11	10
3	26	11	9	8
4	19	8	7	6
5	13	6	5	4
6	5	4	1	2
7	0	0	0	0

ويكون منحنى السوق كمايلي:

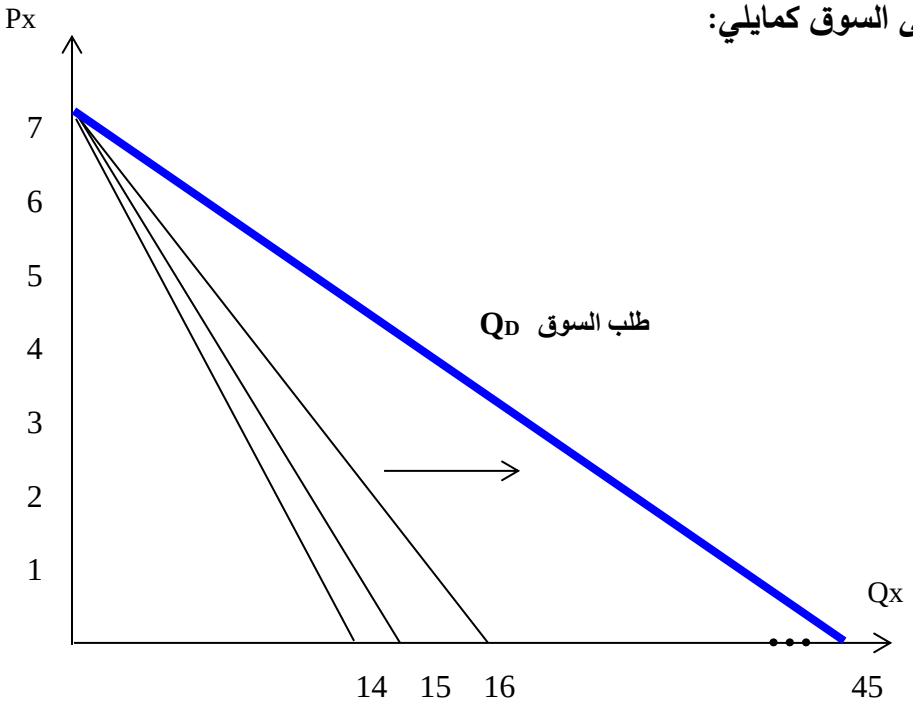

2-3- العوامل المؤثرة على تغيرات الطلب:

افترضنا سابقا أن تغير الطلب يخضع لتغيرات السعر وهذا مع بقاء العوامل الأخرى (المحددات) ثابتة في مدى معين، ولكن في واقع الأمر هناك تغيرات تحصل في الكمية المطلوبة رغم ثبات الأسعار، بسبب تغير العوامل التي افترضنا ثباتها، وسنستعرض بالتفصيل الحالات التي يتأثر بها الطلب وذلك ليتمكن الدارس من التحكم في التحليل الاقتصادي بصورة علمية تقترب من الواقع.

❖ تمدد وانكماش الطلب:(حالة ثبات العوامل الأخرى):

في حالة ثبات العوامل الأخرى والتي نقصد بها دخل المستهلك والأذواق وأسعار السلع البديلة والمكملة...، فإن السعر يصبح المتحكم الوحيد في تغيرات الكمية المطلوبة ومنه توجد حالتين:

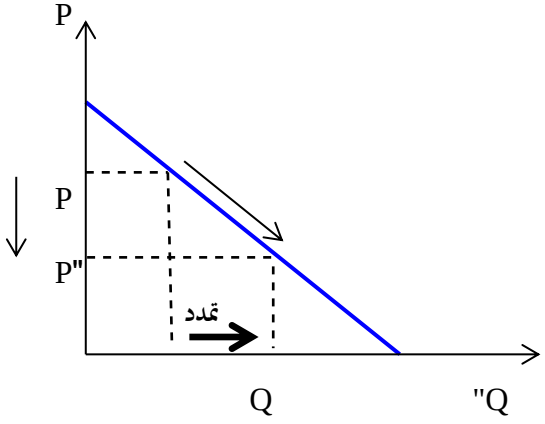

- **حالة تمدد الطلب:** أي ارتفاع الكمية المطلوبة ويحدث عندما ينخفض السعر، وبالتالي نكون على نفس منحنى الطلب: فنقول أن انخفاض السعر أدى إلى تمدد (زيادة) الكمية المطلوبة على نفس المنحنى.

- **حالة انكماش الطلب:** أي انخفاض الكمية المطلوبة ويحدث عندما يرتفع السعر، وبالتالي نكون على نفس منحنى الطلب: فنقول أن ارتفاع السعر أدى إلى انكماش الكمية المطلوبة على نفس المنحنى.

التغير في الكمية المطلوبة والتغيرفي الطلب:

- **التغير في الكمية المطلوبة** يحدث تغير الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لحدوث تغير في سعر السلعة نفسها، وهنا يكون الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب. وفي هذه الحالة يفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب والتي تسمى ظروف الطلب كما في الرسم السابق.

أما **التغير في الطلب** فيقصد به تغير الكمية المطلوبة نتيجة تأثير العوامل (المحددات) وليس سعر السلعة،

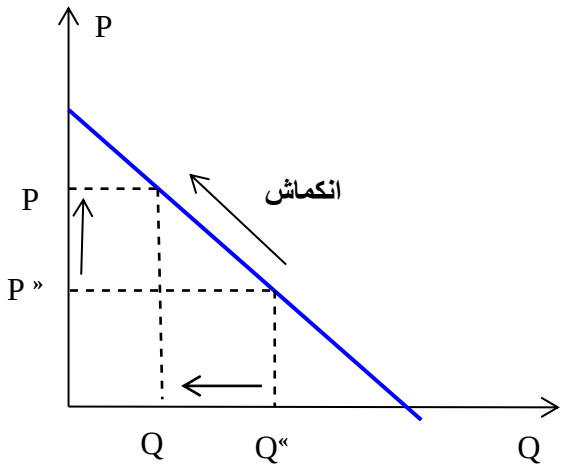

انكماش الطلب

ويظهر ذلك بيانيا في انتقال منحنى الطلب بالكامل يمينا أو يسارا.

فمثلا لو افترضنا في البيان السابق أن السعر بقي ثابتا عند Pe وأن الكمية الموافقة لهذا السعر أصبحت D" نتيجة عوامل أخرى ما عدا السعر مثل ذوق المستهلك أو ارتفاع دخله النقدي...، فإن المنحنى سينتقل بالكامل إلى اليمين بمقدار الزيادة الجديدة.

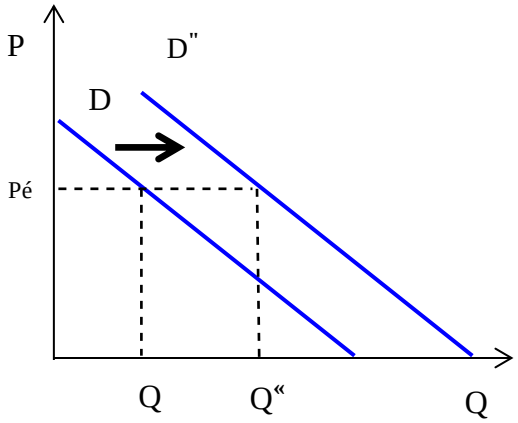

التغير في الطلب

❖ **<u>استثناءات قانون الطلب:</u>**

قلنا سابقا أن قانون الطلب يعني العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، لكن من الناحية الواقعية قد نصادف حالات معاكسة لقانون الطلب، أي ارتفاع الكمية المطلوبة رغم ارتفاع سعرها، ومن أوضح تلك الحالات نجد:

- سلع الرفاهية والبذخ والتي يزداد الطلب عليها بارتفاع سعرها، مثل المجوهرات الغالية والنادرة والتحف.
- سلع الماركات والجودة العالية والمميزة بالشهرة الإعلامية، مثل ملابس النجوم، ومواد الزينة.
- التوقعات بارتفاع الأسعار أو الندرة مستقبلا، مثل توقع الأزمات والحروب.
- **سلع Giffen** : وهي السلع الدنيا في نظر المستهلك، حيث يتجه المستهلك إلى شراء المزيد من السلع رغم ارتفاع سعرها لأنه يصبح غير قادر على شراء سلع أخرى بسبب انخفاض قدرته الشرائية.

<u>ب – مرونة الطلب:</u>

لقد أصبحنا ندرك الآن أن تغير سعر السلعة يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة، لكن ما لاندركه هو مقدار ونسبة التغير، وهو أهم ما يجب أن يهتم به المحلل الاقتصادي، ويطلق على نسبة أودرجة التغير بين السعر والكمية المطلوبة **بمرونة الطلب السعرية**، فماذا تقيس لنا المرونة وما هي أهميتها الاقتصادية؟

مفهوم المرونة:

من الناحية اللغوية المرونة تعني الليونة، أي قابلية الشيء للتغير والاستجابة لمؤثر خارجي، أما من الناحية الاقتصادية فتعني مدى استجابة الكمية المطلوبة لتغير سعر السلعة، أي نسبة التغير في الكمية نتيجة التغير النسبي للسعر.

ويمكن تحويل المعنى الاقتصادي بسهولة إلى معادلة رياضية كما يلي:

مرونة الطلب السعرية = $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في السعر}}$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d \%}{\Delta p_x \%}$$

العبارة الاصلية للمرونة:

وبما أن: $\Delta \mathbf{Q\%} = \frac{\Delta Q_d}{Q_d}$

وايضا:

$$\Delta \mathbf{P\%} = \frac{\Delta P}{P}$$

فتصبح المعادلة كما يلي:

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \div \frac{\Delta P}{P}$$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \times \frac{P}{\Delta P}$$

ومنه عبارة مرونة الطلب السعرية هي:

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_d}$$

وبالطبع ستكون إشارتها سالبة بسبب تعاكس اتجاه كل من السعر والكمية المطلوبة، لذلك نقوم بحسابها بالقيمة المطلقة حتى نعرف طبيعة السلعة كما سنرى ذلك لاحقا.

<u>تحليل درجات المرونة السعرية للطلب</u>:

- $|Ed| = 0$ فهذا يعني أن تغير السعر لم يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة، ونقول أن الطلب عديم المرونة، ومثل ذلك الطلب على الدواء (الانسولين)، حيث لا يمكن الاستغناء عن السلعة مهما كان التغير في السعر.
- $|Ed| = \infty$ وهذا يعني أن تغير السعر بمقدار قليل جدا (أقرب الى الصفر) أدى إلى تغير معاكس لا نهائي في الكمية المطلوبة، وهي حالة غير واقعية.
- $|Ed|=1$ وتعني أن تغير السعر بنسبة معينة يؤدي إلى تغير معاكس للكمية المطلوبة بنفس النسبة المئوية، فتصبح المحصلة هي واحد، فنقول أن الطلب متكافئ المرونة.

– |Ed|>1 وتعني أن التغير في السعر أدى إلى تغير معاكس أقل في الكمية، مما يعني أن السلعة مهمة وضرورية للمستهلك، ونقول أن الطلب غير مرن.

– |Ed| <1 وتعني أن التغير في السعر أدى إلى تغير معاكس أكبر في الكمية، مما يعني أن السلعة غير مهمة وغير ضرورية للمستهلك، ونقول أن الطلب مرن.

المرونة المتوسطة (مرونة القوس):

تقيس لنا مرونة القوس المرونة المتوسطة بين نقطتين على منحنى الطلب للسلعة، لأن المرونة السعرية تقيس لنا المرونة عند نقطة واحدة على منحنى الطلب.

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{\overline{P}}{\overline{Q_d}}$$

حيث: $\overline{P}$ متوسط سعري السلعة، $\overline{Q_d}$ متوسط الكمية المطلوبة للسلعة

محددات مرونة الطلب السعرية (العوامل المؤثرة فيها):

ويقصد بها العوامل التي تؤثر على درجة مرونة السلعة، أي مدى استجابتها للتغير في السعر.

– أهمية السلعة: فكلما كانت السلعة مهمة وضرورية للمستهلك كلما كان الطلب عليها قليل التغير أي أقل مرونة، ولذلك يكون الطلب على السلعة الضرورية غير مرن بحيث إذا تغير سعر السلعة كالدواء مثلا فلا تتغير الكمية المطلوبة منها بصورة كبيرة.

– وجود بدائل للسلعة: كلما كانت هناك بدائل أكثر للسلعة تمكن المستهلك من استبدالها بالسلعة التي ارتفع سعرها، كلما زادت مرونتها لأن المستهلك سيتحول إلى السلعة البديلة.

– تعدد استعمالات السلعة: كلما تعددت استعمالات السلعة وأمكن استخدامها في مجالات مختلفة مثل آلة التقطيع كلما كانت السلعة أكثر أهمية للمستهلك و بالتالي كانت أقل مرونة للتغيرات التي تحدث في سعرها.

– نسبة الانفاق على السلعة من دخل المستهلك: فالسلع مرتفعة السعر التي يمثل الإنفاق على شرائها نسبة كبيرة من دخل المستهلك كاللحوم أو الملابس الفاخرة، يكون الطلب عليها مرنا بحيث يؤدي التغير في سعرها إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها، أما السلع المنخفضة السعر في نظر المستهلك والتي لا يشكل الإنفاق على شرائها نسبة كبيرة من الدخل مثل الحلويات وما شابه ذلك يكون الطلب عليها غير مرن.

–الفترة الزمنية للاستجابة: يكون الطلب على السلعة أكثر مرونة في المدة الطويلة مقارنة بالمدة القصيرة، لأن المدة الطويلة تسمح بتغيير عادات المستهلكين و بالتالي تغير طلبهم على السلع بدرجة أكبر عند حدوث تغير في سعرها. ففي المدة القصيرة (يكون الطلب غير مرن)، ولكن في المدة الطويلة يكون الطلب أكثر مرونة بسبب تحول الأفراد نحو السلع البديلة.

مرونة الطلب الدخلية:

مرونة الطلب الدخلية هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات التي تحدث في دخل المستهلك، وتقاس كالتالي:

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

العبارة الاصلية للمرونة:

$$E_Y = \frac{\Delta Q_d \%}{\Delta Y \%}$$

$$E_Y = \frac{\Delta Q_d}{\Delta Y} \times \frac{Y}{Q_d}$$

تفسير النتائج:

– في الحالة العادية والطبيعية تكون إشارة المرونة الدخلية موجبة، لأن العلاقة بين الدخل والطلب على السلع والخدمات هي علاقة طردية، حيث كلما زاد دخل الفرد كلما زاد طلبه على السلع والخدمات.

ولكن ما يجب التركيز عليه هو مقدار التغير والاستجابة حتى نعرف طبيعة السلعة وأهميتها للمستهلك، إضافة للحالات الإستثنائية وغير الطبيعية.

– $Ey \geq 0$: وتعني أن زيادة الدخل أدت إلى زيادة الطلب على السلعة وهي الحالة العادية ونجد فيها حالتين:

* $Ey\ 0 \geq \geq 1$: وتعني أن زيادة الدخل مثلا أدت إلى زيادة الكمية المطلوبة ولكن بدرجة قليلة جدا، وهذا يعني أن السلعة عادية وضرورية، لأن المستهلك أصلا هو ينفق دخله على السلع الضرورية وإذا مازاد دخله النقدي سيحاول انفاقه على سلع أخرى ولايحتاج لزيادة الكمية من السلع الضرورية المشبعة أصلا.

** $Ey < 1$: وتعني أن زيادة الدخل أدت إلى زيادة الكمية المطلوبة بدرجة كبيرة، مما يعني أن السلعة كمالية ولم تكن مشبعة بالكامل قبل زيادة الدخل، مثل السياحة والترفيه.

– $Ey < 0$: وتعني أن زيادة الدخل أدت إلى انخفاض الطلب على السلعة وهي الحالة غير العادية:

لانها تعاكس منطق الأمور، ولكن تعتبر حالات واقعية وتعني أن السلعة غير مفضلة للمستهلك، فيتخلص منها لصالح سلع أكثر جودة ونوعية، ومثل ذلك الملابس البالية حيث ينخفض الطلب عليها عند زادة دخل الفرد.

المرونة التقاطعية (المشتركة):

وتعني مدى استجابة (تغير) كمية سلعة معينة (x) ، عند تغير سعر سلعة أخرى مرتبطة بها بعلاقة ما(y) ، كأن تكون بديلة لها أو مكملة.

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة الأصلية}}{\text{نسبة التغير في سعر السلعة المرتبطة بها}}$$

وتكون العبارة الاصلية للمرونة:

$$E_{x/y} = \frac{\Delta Q_x \%}{\Delta p_y \%}$$

ومنه تصبح عبارة المرونة التقاطعية كما يلي:

$$E_{x/y} = \frac{\Delta Q_{dx}}{\Delta P_y} \times \frac{P_y}{Q_{dx}}$$

وتتوقف إشارة المرونة المشتركة (التقاطعية) على طبيعة العلاقة بين السلعتين:

– إذا كانت: $Ex/y = 0$ فتعني أنه لا توجد علاقة أصلا بين السلعتين.

– إذا كانت: $Ex/y > 0$ فهذا يعني أنه إذا زاد سعر السلعة y فإن الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى البديلة x ستزداد بعد تخلي المستهلك عن شراء السلعة الاصلية التي ارتفع سعرها، وبالتالي فالسلعتين بديلتين لبعضهما البعض، مثل سعر مشروب معين مع كمية مشروب آخر بديل له.

– إذا كانت: $Ex/y < 0$ فهذا يعني أنه إذا زاد سعر السلعة y فإن الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى المكملة x ستنخفض بسبب تخلي المستهلك عن شراء المزيد منها ، وبالتالي فالسلعتين مكملتين لبعضهما البعض، مثل سعر السكر مع كمية القهوة، فإذا زاد سعر السكر ستنخفض الكمية المستهلكة من القهوة.

- تطبيقات على المرونات:

1- بافتراض المعلومات التالية حول تغيرات الأسعار والكميات لسلع معينة كما يلي:

المطلوب:

1- تحليل مختلف المرونات لتغيرات الأسعار والكميات؟

	الفترة الاولى	الفترة الثانية	نسبة التغيرات
P_A	20	30	0.5
Q_A	100	60	0.4 -
Q_B	80	100	0.25
Q_C	50	20	0.6 -
Y (الدخل)	600	420	0.3 -

2- استخدم التغيرات النسبية لتأكيد النتائج؟

الجواب:

1- **حساب مختلف المرونات:**

✓ مرونة الطلب السعرية للسلعة A :

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{\Delta P} \times \frac{P}{Q_d}$$

طلب غير مرن: 1 ((100−60) / (20−30)).(100/20) = −100/80 = − 0.8 = Ed <= |0.8|

✓ المرونة التقاطعية للسلعتينA وB :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة الأصلية}}{\text{نسبة التغير في سعر السلعة المرتبطة بها}}$$

ومنه: السلعتان بديلتان $E_{B/A} = (\Delta Q_B / \Delta P_A).(P_A/Q_B) = 40/80 = 0.5 > 0$

✓ المرونة التقاطعية للسلعتينA وC :

مرونة الطلب التقاطعية = $\frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة الأصلية}}{\text{نسبة التغير في سعر السلعة المرتبطة بها}}$

ومنه: السلعتان مكملتان $E_{C/A} = (\Delta Q_C / \Delta P_A).(P_A/Q_C) = -3/0.4 = -1.2 < 0$

✓ المرونة الدخلية:

$$E_Y = \frac{\Delta Q_d}{\Delta Y} \times \frac{Y}{Q_d}$$

السلعة (A) سلعة عادية كمالية: $E_Y = ((60-100)/(420-600)) . (600/100) = 1.33 > 0 > 1$

2- **<u>التأكد من النتائج باستخدام النسب المئوية من الجدول:</u>**

✓ مرونة الطلب السعرية للسلعة A :

طلب غير مرن: $Ed_A = \Delta Q_A \% / \Delta P_A \% = -0.4/0.5 = -0.8 = |0.8| < 1$

✓ المرونة التقاطعية للسلعتين A و B

السلعتان (A,B) بديلتان: $Ed_{B/A} = \Delta Q_B \% / \Delta P_A \% = 0.25/0.5 = 0.5 > 0$

✓ المرونة التقاطعية للسلعتين A و C :

✓ السلعتان (A,C) مكملتان: $Ed_{C/A} = \Delta Q_C \% / \Delta P_A \% = -0.6/0.5 = -1.2 < 0$

✓ المرونة الدخلية:

السلعة (A) سلعة عادية كمالية: $E_Y = \Delta Q_A \% / \Delta Y \% = -0.4 / -0.3 = 1.33$

2-2- العرض

<u>أ- مفهوم العرض</u>:

هو الكميات من السلعة أو الخدمة، التي <u>يرغب</u> و<u>يقدر</u> المنتج على عرضها (بيعها) في السوق بسعر معين، ونلاحظ هنا أن الرغبة مع القدرة شرط أساسي في مفهوم العرض.

العوامل المؤثرة في العرض على سلعة معينة: هناك عدة عوامل تؤثر في العرض على سلعة معينة وأهمها العوامل التالية والتي يطلق عليها محددات العرض:

– سعر السلعة: ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة طردية مع سعرها، فكلما ارتفع سعر السلعة تزداد الكمية المعروضة منها والعكس صحيح.

– تكاليف الإنتاج:

كلما زادت أسعار عوامل الإنتاج أو المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلعة تزداد تكاليف إنتاج السلعة وبالتالي تقل الكميات المنتجة والمعروضة من السلعتين وتكون العلاقة بينهما عكسية.

– مستوى تكنولوجيا الإنتاج: يؤثر المستوى التقني للإنتاج على عرض السلعة، فكلما تحسن الأسلوب الفني المستخدم في إنتاج السلعة كلما ارتفعت المردودية ويزداد عرض السلعة والعكس صحيح.

– عدد المنتجين: كلما زاد عدد النتجين كلما زاد عرض السلعة.

– توقعات المنتجين: حيث يزداد العرض وينخفض بسبب توقع اتجاه الاسعار.

دالة العرض:

ويمكن تشكيل دالة العرض كما يلي:

$Qs = f(P_x)$ مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة (المستوى التقني، أسعار عوامل الإنتاج...)، حيث:

Q_s : الكمية المعروضة من السلعة.

P_x: سعر السلعة.

العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة هي علاقة طردية، لإننا سنفترض مبدئيا أن دالة العرض هي دالة خطية: $Qs = c + dP_x$

حيث: c يمثل الكمية المعروضة المستقلة عن السعر، أما **d** فيمثل ميل دالة العرض، أي مقدار التغير في الكمية المعروضة عندما يتغير سعر السلعة بوحدة واحدة، ويمكن صياغته رياضيا كما يلي:

$$d = \frac{\Delta Q_s}{\Delta P}$$

قانون العرض: هو العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها في السوق.

جدول العرض: يبن لنا تغير الكميات المعروضة من السلعة الناتجة عن تغير سعرها.

مثال توضيحي: لتكن دالة العرض: $Qs = -10 + 6\ Px$

فيكون جدول العرض كما يلي (القيم الموجبة):

سعر السلعةPx	الكمية المعروضة Qs
0	10−
1	4 −
2	2
3	8
4	14
5	20
6	26

منحنى العرض: يبين لنا التمثيل البياني للثنائيات المختلفة من الكميات المعروضة المقابلة لتغيرات سعر السلعة في السوق: يمكن التعبير عن نفس الدالة السابقة بالصيغة التالية: $P_x = 1/6\ Qs + 5/3$

وذلك حتى نتمكن من إدراج السعر على المحور الرأسي والكميات على المحور الأفقي: ويساعدنا ذلك أيضا في التحليل الاقتصادي عندما ندرج على نفس المعلم بينات أخرى لمتغيرات يستخدم فيها السعر على المحور الرأسي.

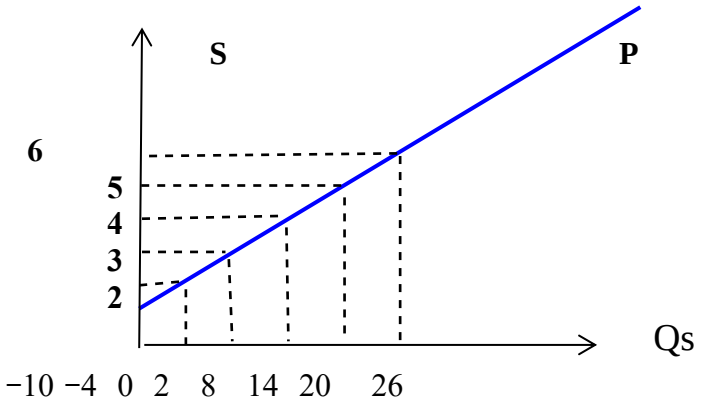

منحنى العرض

منحنى عرض السوق:

يمثل منحنى عرض السوق محصلة المنحنيات الفردية للعرض، كما يبين الشكل التالي:

حيث نتحصل على الكمية الإجمالية للسوق بجمع الكميات الفردية للعارضين، المقابلة لنفس السعر، ونتحصل على منحنى جديد يمثل منحى العرض الكلي للسوق.

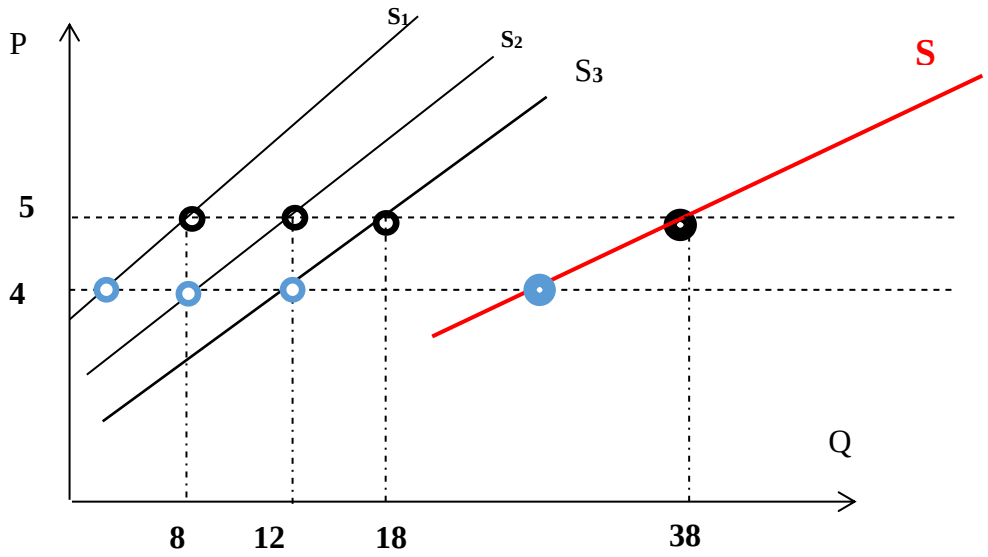

3- توازن السوق والاختلالات

أ- توازن السوق:

- السوق هو الحيز الذي تلتقي فيه قوى الطلب مع قوى العرض، حيث يؤدي تفاعل هذه القوى إلى حدوث توازن في سوق السلعة، ويستقر السوق على سعر وكمية معينة، ويقصد بقوى الطلب كل من سعر السلعة والعوامل الأخرى المؤثرة، كأسعار السلع الأخرى ودخل الفرد والأذواق وعدد المشترين...الخ، بينما تتمثل قوى العرض في سعر السلعة المعروضة والمحددات الأخرى، كتكاليف الإنتاج والمستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية.

كما لايقصد بالسوق مكان جغرافي معين فقط، بل قد يكون حيزا افتراضيا كسوق الانترنت، أو سوق النفط والذهب...الخ.

وملخص القول أن توازن السوق هو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وذلك بفاتراض ثبات العوامل الأخرى لغرض التحكم في النموذج فقط.

ومنه التوازن السوقي: العرض = الطلب

$$Qd = Qs$$

تطبيق عددي:

نفترض المثال التالي:

دالة الطلب: $Q_{DX} = 51 - 5P$

دالة العرض: $Q_{DY} = 30 + 2P$

- ✓ أوجد سعر وكمية التوازن؟

الجواب:

عند التوازن: الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة

$$Q_{DX} = Q_{DY}$$

$$P = 30 + 2P5 - 51$$

$$P\ 7 = 21$$

P = 3 , Q = 36 وهما سعر وكمية التوازن

ب- أثر تغير ظروف الطلب والعرض (المحددات) على توازن السوق:

افترضنا سابقا أن ظروف الطلب والعرض (المحددات) هي ثابتة ولكن ماذا لو افترضنا الآن أنها متغيرة، وأن سعر السلعة هو الثابت، وما أثر ذلك على وضعية التوازن الأصلية؟

فمثلا لو افترضنا أن سعر الحلويات لم يتغير وأن المستهلك بسبب الجوع أو ذوقه قرر شراء المزيد منها، فمن الواضح أن الكمية المطلوبة ستزيد رغم أن السعر لم يتغير، وبالتالي سينتقل منحنى الطلب إلى اليمين، ويتغير التوازن الأصلي إلى وضع جديد.

وفي ما يلي مجمل الحالات لتغيرات ظروف الطلب والعرض:

الحالة 01: تغير الطلب مع ثبات العرض:

1-1- زيادة الطلب مع ثبات العرض

1-2- نقصان الطلب مع ثبات العرض

الحالة 02: تغير العرض مع ثبات الطلب:

2-1- زيادة العرض مع ثبات الطلب

2-2- نقصان العرض مع ثبات الطلب

3-2- زيادة الطلب مع نقصان العرض:

- زيادة الطلب تساوي نقصان العرض
- زيادة الطلب أكبر من نقصان العرض
- زيادة الطلب أقل من نقصان العرض

3-3- نقصان الطلب مع نقصان العرض:

- نقصان الطلب يساوي نقصان العرض
- نقصان الطلب أكبر من نقصان العرض
- نقصان الطلب أقل من نقصان العرض

3-4- نقصان الطلب مع زيادة العرض:

- نقصان الطلب يساوي زيادة العرض
- نقصان الطلب أكبر من زيادة العرض
- نقصان الطلب أقل من زيادة العرض

الحالة 03: تغير الطلب والعرض معاً:

3-1- زيادة الطلب مع زيادة العرض:

- زيادة الطلب تساوي زيادة العرض

- زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض

- زيادة الطلب أقل من زيادة العرض

4- تأثير التدخل الحكومي على توازن السوق

4-1- التسعير الجبري:

يحدث أحيانا أن تلجأ الحكومة لفرض سعرا إجباريا على كل المتعاملين في سوق سلعة ما، وذلك لأهداف حكومية محددة، مثل وضع سعر أقصى لمادة البطاطا لا يمكن تجاوزه، أو تحديد سعرا أدنى لايمكن النزول عنه في السوق، مثل الحد الأدنى للأجور، أو تحديد سعر القمح المحلي...الخ، كما سنرى ذلك:

أ- حالة تحديد سعر أقصى:

- حالة السعر الأقص أكبر من سعر التوازن:

في هذه الحالة لا يحدث أي مشكل في السوق لأن سعر التوازن لا يتجاوز السعر الأقص الذي حددته الحكومة. فيبقى السوق مستقرا.

- حالة السعر الأقص أقل من سعر التوازن:

في هذه الحالة يحدث اختلال في سوق السلعة، لأن المستهلكين عند علمهم بأن السعر الأصلي المحدد من قبل الحكومة هو Pmax سيطلبون الكمية Qd، أما المنتجون فسيقللون من العرض ويعرضون الكمية Qs ، وبالتالي يصبح هناك طلب كبير (فائض في الطلب مقداره (Qs Qd).

أهم المشاكل الناتجة عن السعر الأقصى:

- نقص في العرض مع زيادة في الطلب أي حدوث فائض في الطلب (عجز في العرض).
- ظهور السوق السوداء"**موازية**" لأن المستهلكين سيبحثون على السلعة في أماكن أخرى، وبأسعار عالية.
- ضرورة تدخل الحكومة لتنظيم عملية التموين بالسلعة، كفرض بطاقات الاستهلاك أو تحديد نقاط للتوزيع أو غيرها من الأشكال، لتجنب الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية خاصة في أوقات الأزمات والحروب...الخ.

D_0 S_0

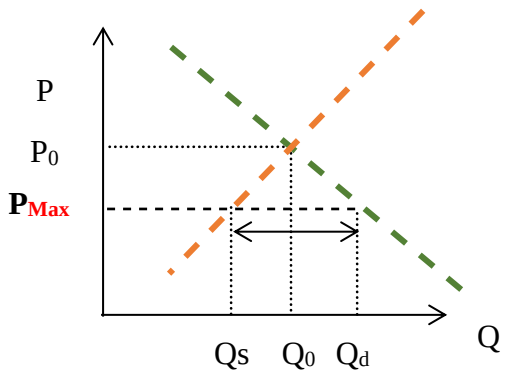

الفائض = Qd - Qs

حالة تحديد سعر أقصى أقل من سعر التوازن: فائض في الطلب Qs Qd

ب- حالة تحديد سعر أدنى:

- حالة السعر الأدنى أقل من سعر التوازن:

في هذه الحالة لا يحدث أي مشكل في السوق لأن سعر التوازن لم ينزل عن السعر الأدنى الذي حددته الحكومة. فيبقى السوق مستقرا.

- حالة السعر الأدنى أعلى من سعر التوازن:

في هذه الحالة يحدث اختلال في سوق السلعة، لأن المستهلكين عند علمهم بأن السعر الأدنى المحدد من قبل الحكومة هو P_{Min} سيقل طلبهم إلى الكمية Qd ، أما المنتجون فسيزيدون من العرض ويعرضون الكمية Qs ، وبالتالي يصبح هناك عرض كبير (فائض في العرض مقداره (Qd Qs).

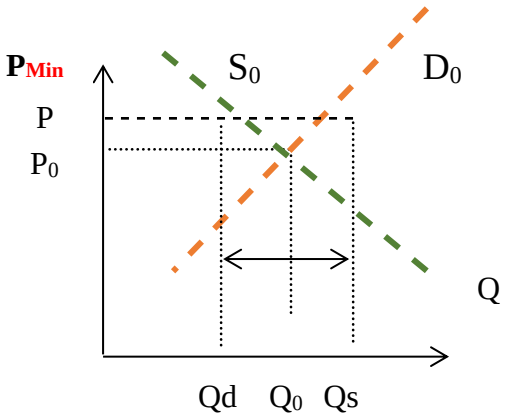

الفائض = Qs - Qd

حالة تحديد سعر أدنى أعلى من سعر التوازن: فائض في العرض Qd Qs

أهم المشاكل الناتجة عن السعر الأدنى:

- وجود فائض في العرض مما يعرض المنتجون لخسائر كبيرة إن لم تتدخل الحكومة لدعمهم.

- محاولة المنتجون تصريف السلع بطرق غير قانونية وبأسعار أقل من تلك المحددة من قبل الحكومة، كبيع أدوية معينة بسعر أقل من المحدد قانونا.

– تشجيع التوظيف غير المصرح به لأن المنتجون لايدفعون الحد الأدنى للأجور لبعض الفئات العمالية لتقليل التكاليف.

4-2– الضرائب والإعانات:

أ– حالة فرض ضريبة على الإنتاج:

فرض ضريبة على الإنتاج يعني المزيد من التكاليف، مما يؤدي بالمنتج إلى محاولة تحميلها للمستهلك عن طريق رفع السعر بمقدار الضريبة، ولكن هل يمكن من الناحية الواقعية تحميل أي ضريبة للمستهلك عن طريق زيادة السعر؟، الجواب يتوقف على طبيعة وأهمية السلعة فمن البديهي أن يتحمل المستهلك كل الضريبة إذا كانت السلعة مصيرية للمستهلك، (كسعر عملية جراحية ضرورية)، ولا يتحمل أي عبئ في حالة كانت السلعة لا تهم المستهلك حيث يمتنع عن شرائها، كما يتقاسم كل من المستهلك والمنتج الضريبة إذا كان الطلب متكافئ المرونة، بينما يتوقف العبئ الذي يتحمله كل طرف بالنسبة للسلع العادية والضرورية على مدى مرونة الطلب (أي مدى زيادة وتقليل الكمية المطلوبة من قبل المستهلك فيزداد العبئ في حالة السلع الضرورية ويتناقص في حالة السلعى الكمالية).

– التحليل الرياضي حالة فرض ضريبة على المنتج:

– التحليل البياني:

في مايلي سنحاول دراسة بيانية لتأثيرات فرض الضريبة على الإنتاج:

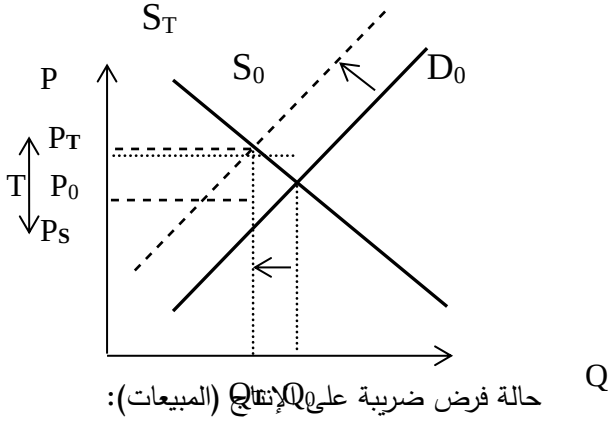

حالة فرض ضريبة على الإنتاج (المبيعات):

نلاحظ من البيان السابق: أنه في حالة فرض ضريبة على الإنتاج يحدث ما يلي:

– ارتفاع السعر إلى P_T ويصبح هو سعر الشراء الذي يتحمله المستهلك بعد أن كان يشتري بـ P_0 قبل فرض الضريبة. ونلاحظ أن العبئ الضريبي الذي أصبح يتحمله المستهلك هو: $Tc = (P_T - P_0)$.

– انخفاض الكمية المباعة في السوق إلى Q_T بسبب الضريبة .

– انخفاض السعر الصافي للمنتج إلى P_S بسبب تحمله جزءا من الضريبة، حيث لا يمكنه تحميل كل الضريبة T للمستهلك، فيصبح العبئ الضريبي للمنتج (البائع) هو: $T_S = (P_0 - P_S)$.

– نستنتج أن مقدار الضريبة T هو مجموع ما يتحمله كل من المستهلك والمنتج أي: $T = Tc + TS$

ومنه: **مقدار الضريبة = عبئ المستهلك + عبئ المنتج**

حيث: – **عبئ المستهلك**: $Tc = (P_T - P_0)$

– **عبئ المنتج** : $T_S = (P_0 - P_S)$

– التحليل الجبري: لأثر الضريبة النوعية على الإنتاج:

– لدينا في حالة التوازن:

$Qd = a - bP$ دالة الطلب

$Qs = c + dP$ دالة العرض

بعد تضمين الضريبة T ضمن معادلة العرض، تصبح الجملة كما يلي:

$Qd = a - bP$ دالة الطلب لا تتغير

$Qs = c + d\ (\mathbf{P - T})$ دالة العرض تتغير

ثم نبحث عن سعر وكمية التوازن بدلالة الضريبة، وبالطريقة العادية، $Qd = Qs$ فيكون لدينا:

$$Qd = Qs$$
$$a - bP = c + d\ (\mathbf{P - T})$$
$$a - bp = c + dP - dT$$
$$a - c + dT = bP + dP$$
$$P\ (b+d) = a-c + dt$$
$$P = a - c + dt / b+d$$
$$P = (a-c/b+d) + (d/ b+d)\ t$$

مثال تطبيقي: لتكن دالتي الطلب والعرض التاليين:

دالة الطلب: $Q_{DX} = 51 - 5P$

دالة العرض: $Q_{DY} = 30 + 2P$

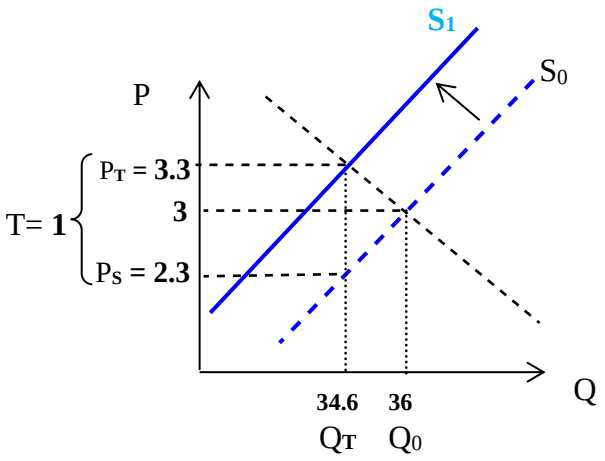

- ✓ أوجد سعر وكمية التوازن؟
- ✓ في حالة فرض ضريبة (T = 1) ما أثر ذلك على التوازن؟ ومن يتحمل العبئ الضريبي؟

الجواب:

عند التوازن: الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة

$$Q_{DX} = Q_{DY}$$

$$P = 30 + 2P5 - 51$$

$$P\ 7 = 21$$

وهما سعر وكمية التوازن **P = 3 , Q = 36**

- ✓ T = 1 ومنه :
- ✓ بعد تضمين الضريبة T ضمن معادلة العرض، تصبح الجملة كما يلي:

$Qd = 51 - 5P$ دالة الطلب لا تتغير

$Qs = 30 + 2(\mathbf{P - 1})$ دالة العرض تتغير

ثم نبحث عن سعر وكمية التوازن بدلالة الضريبة، وبالطريقة العادية، Qd = Qs فيكون لدينا:

$$Qd = Qs$$

$$51 - 5P = 30 + 2(\mathbf{P - 1})$$

$$21+ 2 = 7\ P$$

$$P = 23/7$$

$$P^* = 3.3\ ,\ Q^* = 34.6$$

التمثيل البياني:

نلاحظ من البيان أن:

$$T = P_T - P_S = 1$$

العبئ الضريبي للمستهلك + العبئ الضريبي للمنتج = الضريبة = 1

حيث: – عبئ المستهلك: $(P_T - P_0) = Tc \quad 0.3 = 3 - 3.3 =$

– عبئ المنتج : $(P_0 - P_S) = T_S \quad 0.7 = 2.3 - 3 =$

– الضريبة: $T = Tc + TS = 0.3 + 0.7 = 1$

ب – حالة منح إعانة للمنتج:

الاعانة عكس الضريبة من حيث التحليل (نعتبرها كضريبة سالبة)، فمنح إعانة للمنتج تعني تكاليف أقل، وبالتالي سينعكس ذلك في زيادة العرض وانخفاض السعر لصالح المستهلك، ولكن من يستفيد من هذه الاعانة هل المنتج وحده أم المستهلك؟. الأمر هنا يتوقف على طبيعة السلعة وأهميتها، فإذا كانت السلعة متكافئة المرونة سيتقاسم كل من المنتج والمستهلك الإعانة بالتساوي، أما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن سيستفيد المستهلك من الأثر الأكبر، بينما يستفيد المنتج في حالة الطلب المرن.

ـ التحليل الرياضي في حالة منح إعانة للمنتج:

نلاحظ من البيان السابق في حالة منح إعاتة للمنتج:

– انخفاض في السعر يتناسب مع مرونة الطلب للسلعة المعنية.

– يستفيد المستهلك من الإعانة في صورة انخفاض في السعر من P_0 إلى P_{Sub} ، حيث يصبح العائد من الإعانة للمستهلك هو: $sub_C \quad = P_0 - Psub$ ، إضافة إلى زيادة الكمية المعروضة في السوق.

– يستفيد المنتج من الإعانة في صورة ارتفاع سعر البيع من P_0 إلى Ps حيث يصبح العائد من الإعانة للمنتج هو : $Sub_S \quad = P_S - P_0$.

– نستنتج مقدار الإعانة هو: $Sub = Sub_c + Sub_s$

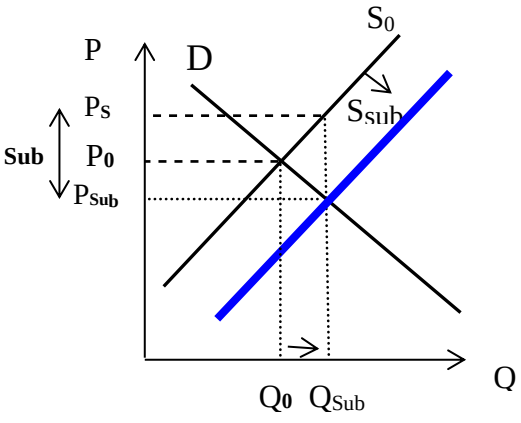

حالة منح إعانة للإنتاج

5- نظرية سلوك المستهلك

تهدف نظرية سلوك المستهلك؛ إلى تحليل طلب الفرد على مختلف السلع والخدمات، تحت مجموعة من الفرضيات أهمها أن المستهلك يعرف مايريده في السوق، أي أنه شخص عاقل ورشيد ويسعى لتعظيم منفعته وفق ما يحوزه من ميزانية محدودة ومعروفة.

وتنقسم نظرية سلوك المستهلك إلى نظريتين رئيسيتين، وهما نظرية المنفعة العددية (الكمية) ونظرية المنفعة الترتيبية (نظرية منحنيات السواء)، حيث جاءت النظرية الثانية كتطور للنظرية الأولى نفسها، وسنستعرض فيما يلي كل من النظريتين:

5-1- نظرية المنفعة العددية (الكمية):

أ- مفهوم المنفعة:

المنفعة لغة: النفْعُ: ضِدُّ الضرِّ، نَفَعَه يَنْفَعُه نَفْعاً ومَنْفَعةً[5].

أما اصطلاحا: المنفعة هي الاشباع الذي يتحصل عليه المستهلك عند شراءه لسلعة ما، فعندما يقتنع المستهلك أن السلعة تتوافق مع أفضل خياراته في حدود ما يمتلكه من ميزانية، فإنه يباشر عملية الشراء، فهو قادر على حساب كمية المنفعة التي يجنيها من اقتناءه للسلعة بدلا من سلعة أخرى، وفق سعر معين (بحكم التجربة طبعا)، وعلى هذا الأساس يفاضل بين السلع، فهو يعلم أن التفاح أفضل من التين، ولا يمكنه تغيير ذوقه بمجرد وصوله إلى السوق ويدعي أن التين أفضل من التفاح، كما أن المنفعة الكلية (الإشباع الكلي) للمستهلك تزيد بزيادة الكميات المشتراة (الكميات المستهلكة) إلى أن يصل إلى حالة التشبع، أين لا يمكنه الزيادة حتى لا يتضرر.

لكن السؤال المطروح: ما هي أقصى كمية يصل إليها المستهلك؟

الجواب: يتوقف ذلك على كل من سعر السلعة ومدى استيعاب دخله المخصص للإنفاق بذلك، وأيضا على المنفعة الاضافيية التي يتحصل عليها من استهلاكه لوحدات من السلعة؛ ومثال على ذلك؛ نفترض شخصا يستهلك وحدات (كأس صغير) من عصير البرتقال في منتصف نهار يوم شديد الحرارة، فالأكيد أنه سيشعر بمنفعة كبيرة من الكأس الأول ثم منفعة إضافية أكبر من الكأس الثانية وأكبر من ذلك في الكأس الثالثة، ولكن سيقل شعوره بالسعادة والاشباع من الكأس الرابعة، وقد يتوقف عن استكمال الكأس الخامسة لأنه قد يصل إلى حالة التشبع ولا يشعر بأي منفعة إضافية، ويمكن أن يصاب بالضرر إذا واصل شرب العصير، ومن هنا فيمكن القول أن سعي المستهلك إلى تعظيم إشباعه، لا يعني أنه لا يتوقف عن الاستهلاك لوحدات السلعة، وإنما سيعتمد ذلك على المنفعة الإضافية التي يحصل عليها تدريجيا من استهلاكه للسلعة، وهو ما يسمى بالمنفعة الحدية (الإضافية)، حيث تكون كبيرة في الأول ثم تبدأ بالانخفاض إلى أن تنعدم عند حصول المستهلك على الاشباع الأقصى، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المنفعة كما يلي:

- **المنفعة الكلية:** هي مقدار الإشباع (المنفعة) الذي يتحصل عليه الفرد عند استهلاكه لعدد معين من وحدات السلعة، خلال زمن معين.

- المنفعة الحدية: هي المنفعة الإضافية التي يحصل عليها الفرد عند استهلاكه لوحدات من السلعة في زمن معين، أي مقدار التغير في المنفعة الكلية عند تغير الوحدات المستهلكة من السلعة.

ب- قانون تناقص المنفعة الحدية: اقتصاديا تبين المنفعة الحدية الإضافة التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لوحدات من سلعة معينة في زمن معين.

ومن الواضح أن المنفعة الحدية (الإضافية) تتناقص عند زيادة استهلاك الفرد من السلعة، لأنه سيشعر بتناقص السعادة والاشباع الذي يحصل عليه بزيادة الكميات المستهلكة في زمن معين.

مثال تطبيقي: لتكن المعلومات الافتراضية عن استهلاك وحدات من سلعة X :

الكمية المستهلكة من السلعة Qx	المنفعة الكلية UTx	المنفعة الحدية UMx
1	2	2
2	6	4
3	12	6
4	14	8
5	15	1
6	15	0
7	12	3-
8	10	2-

نلاحظ من المنحنى تزايد المنفعة الكلية ثم تبدأ بالتناقص حتى تصل إلى أعلى نقطة UT=15 ، ثم تبدأ بالانخفاض.

ونفس الملاحظات على منحنى المنفعة الحدية، إين تتزايد مع تزايد المنفعة الكلية ثم تنخفض أثناء تراجع المنفعة الكلية إلى غاية أن تنعدم عندة الوحدة السادسة، وبعد هذه النقطة تصبح أي وحدة إضافية مضرة ولا تضيف أي شيئ .

2-5- توازن المستهلك:

❖ في حالة سلعة وحيدة:

إذا كان الفرد يستهلك سلعة واحدة x ، فإنه لا يواجه مشكلة الاختيار بين السلع، وانما سيفاضل بين النقود والانفاق، وبالتالي سينفق كل دخله المخصص للانفاق، في استهلاكه لأكبر كمية (منفعة) ممكنة من السلعة x . أي أنه يفاضل بين منفعة الدينار ومنفعة وحدة السلعة، فإذا كانت المنفعة الإضافية (الحدية) التي يحصل عليها من وحدة السلعة أكبر من المنفعة الحدية للدينار الذي بحوزته، سيستمر في الشراء لدرجة التشبع، أي حتى يصل إلى أن تكون المنفعة الحدية للدينار الأخير تساوي المنفعة الحدية للسلعة، فحينها يكون قد بلغ حد الاشباع (التشبع)، مع إنفاق كل دخله النقدي بطبيعة الحال.

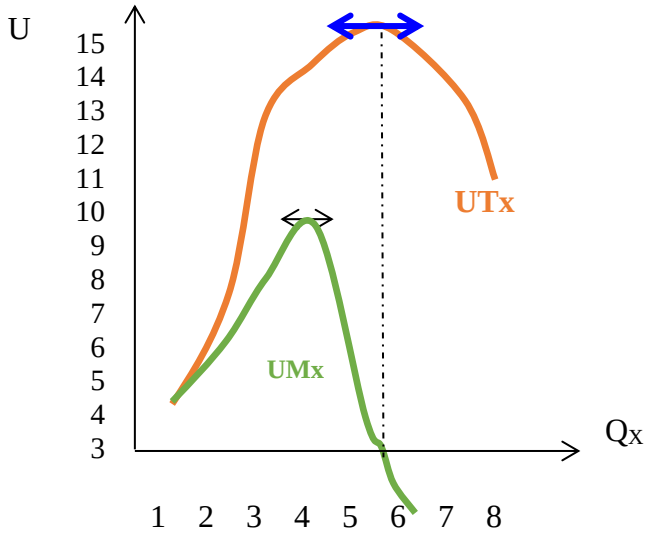

مثال توضيحي:

بافتراض الجدول التالي الذي يبين استهلاك وحدات متتالية من السلعة X:

Qx	المنفعة الكلية UTx	المنفعة الحدية UMx	السعر Px	المنفعة الحدية للدينار λ	UMx / Px
1	3	3	3	0.5	1
2	7	4	3	1	4/3
3	13	6	3	2	2
4	23	10	3	2.5	10/3
5	35	9	3	4	3
6	35	0	3	2	0
7	25	10 -	3	1	-

نلاحظ أن الوحدة الثالثة تحقق أعظم إشباع للمستهلك، وهي تتوافق مع شرط التوازن الذي ذكرناه سابقا أي: **UMx / Px = λ** ، مع انفاق كل الدخل.

❖ **في حالة سلعتين:**

يتحقق توازن المستهلك في هذه الحالة بتعميم شرط التوازن السابق لسلعة واحدة إلى سلعتين:

مع إنفاق كل الدخل

$$\frac{MUx}{Px} = \frac{MUy}{Py} = \lambda$$

مثال تطبيق: لتكن المعلومات عن استهلاك سلعتين موضحة بالجدول التالي **(**Px =2, Py=3, R = **8)**:

Qx	MUx	Qy	MUy	MUx / Px	MUy / Py
1	12	1	12	6	4
2	10	2	15	5	5
3	8	3	18	4	6
4	6	4	9	3	3
5	4	5	6	2	2
6	2	6	3	1	1

ومن الجدول نلاحظ أن كل الثنائيات التي تحقق شرط التوازن هي كالتالي:

( ) = (Q_x, Q_y) (1,3)، (2,2)، (3,1)،(4,4)، (5,5)، (6,6)

R= xPx + YPy = 1 x 2 + 3 x 3 = 11

x 2 + 2 x 3 =10 2

x 2 + 1 x 3 = 8 3

x 2 + 4 x 3 = 20 4

x 2 + 5 x 3 = 25 5

x 2 + 6 x 3 = 30 6

ولكن هناك ثنائية واحدة هي (3,1) التي تحق الشرط الثاني وهو انفاق كل الدخل R = 8 .

ومنه توازن المستهلك هو 3 وحدات من السلعة X ووحدة واحدة من السلعة Y.

اشتقاق منحنى الطلب:

استنتاج منحنى الطلب بإدراج عمود آخر في الجدول ونقوم بحساب: UMx / P_{x2} حيث $Px_2 = 1$

Qx	MUx	Qy	MUy	MUx / Px	MUy / Py	MUx / Px2
1	12	1	12	6	4	12
2	10	2	15	5	5	10
3	8	3	18	4	6	8
4	6	4	9	3	3	6
5	4	5	6	2	2	4
6	2	6	3	1	1	2

ومن الجدول الثنائيات التي تحقق شرط التوازن هي كالتالي: (،(6,5)، (4,3) (5,1) = (Q_{x2}, Q_y)

وهناك ثنائية واحدة (5,1)تحقق شرط التوازن وفي نفس الوقت R=8.

ما يهمنا هنا أنه لما كان سعر السلعة Px = 2 (في الجدول الأول) كانت الكمية المطلوبة هي Qx = 3، وعند انخفاض السعر إلى Px = 1 (الجدول الثاني) أصبحت الكمية Qx = 5، أي أن المستهلك زاد من الاستهلاك بسبب انخفاض سعر السلعة من 02 إلى 01 ، وهو ما يمكننا من رسم منحنى الطلب (D) كما يلي:

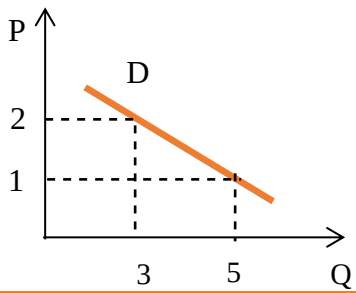

- نقد وتقييم لنظرية المنفعة العددية:

منحنيات السواء

تعتمد فكرة منحنيات السواء على مقارنة المنافع التي يحصل عليها الافراد من استهلاكهم للسلع، أي ترتيب درجة الاشباع والانتفاع التي يحصل عليها المستهلك .

تعريف منحنى السواء : هو مختلف الثنائيات من سلعتين التي تحقق نفس الاشباع (المنفعة) للمستهلك.

مثال تطبيقي: نفترض شخصا لديه مبلغا من النقود، ويريد شراء سلعتين وهما (A) و (B)، فيكون جدول الاستهلاك كما يلي:

السلات: (P)	كمية السلعة (A)	كمية السلعة (B)
السلة (P5)	2	10
السلة (P4)	4	7
السلة (P3)	5	5
السلة (P2)	7	10
السلة (P1)	10	1

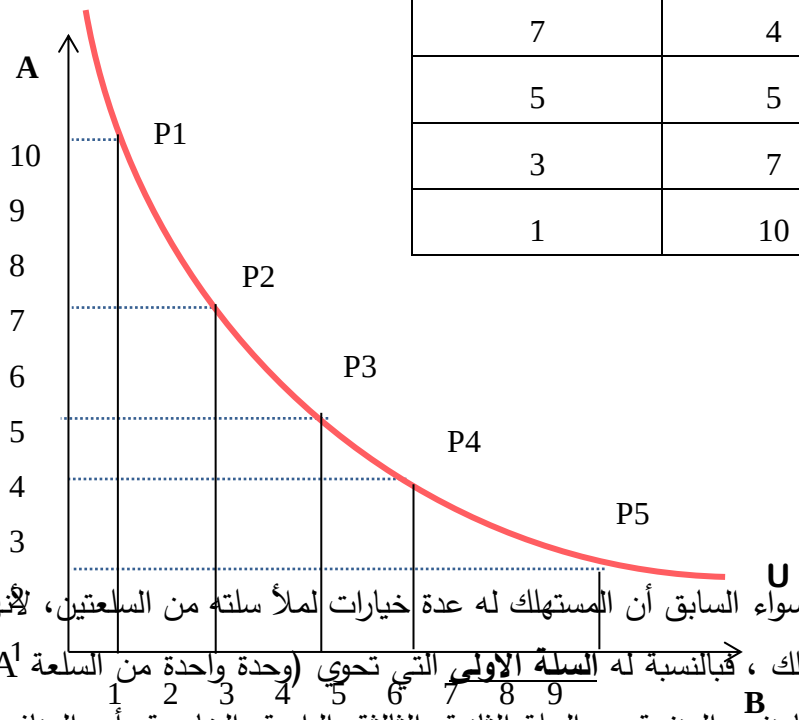

منحنى السواء

نلاحظ من خلال منحنى السواء السابق أن المستهلك له عدة خيارات لملأ سلته من السلعتين، لأنها تعطي نفس الإشباع **U1** للمستهلك ، فبالنسبة له **السلة الاولى** التي تحوي (وحدة واحدة من السلعة A^1 و 10 وحدات من السلعة B)، لها نفس المنفعة مع السلة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، أي المنافع متساوية لذلك سمي بمنحنى السواء.

خصائص منحنيات السواء

1- منحنيات السواء محدبة اتجاه نقطة الأصل:

من خلال منحنى السواء في الشكل السابق، نلاحظ أن ميل منحنى السواء يتناقص كلما انتقل المستهلك على المنحنى من أعلى إلى أسفل، فللإنتقال من المجموعة السلعية P1 إلى المجموعة السلعية P2 ، كان لابد للمستهلك من (التضحية) تخفيض كميات من السلعة A لزيادة كميات إضافية من السلعة B،

فالميل السالب للمنحنى يعكس تحدبه نحو نقطة الأصل.

2-منحنيات السواء متعددة وتقع فوق بعضها البعض، كل منحنى يمثل مستوى معين من الأذواق والتفضيلات، فالمنحنى الأعلى يعتبر أفضل وأكثر إشباعا من المنحنى الذي اسفله، وهذا منطقيا لأن الانتقال إلى منحنى أعلى يتطلب استهلاك كميات أكثر من السلعتين، ويطلق على مجموعة المنحنيات اسم خريطة السواء، كما يبين ذلك الشكل التالي:

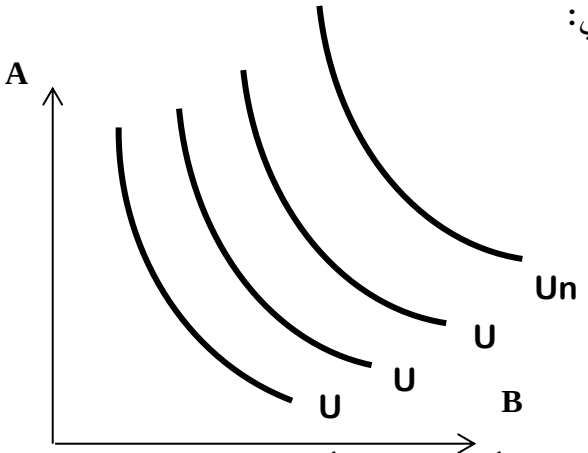

3- منحنيات السواء لا تتقاطع:

من غير المنطقي أن تتقاطع منحنيات السواءّ، لأن ذلك يعني أن المستهلك يعتبر سلتين من السلع لهما نفس الاشباع، وفي نفس الوقت يعتبر إحداهما أفضل من الأخرى، كما يبين الشكل التالي:

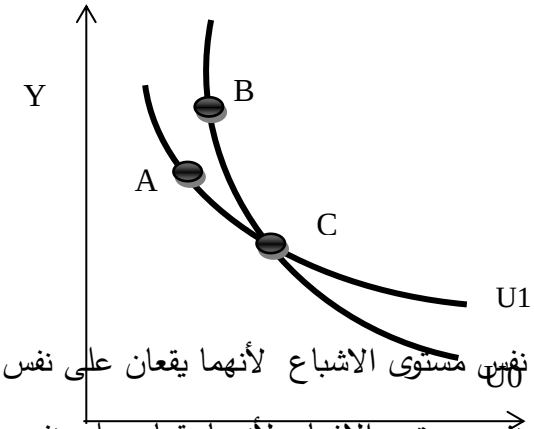

نلاحظ أن السلتينC وB لهما نفس مستوى الاشباع لأنهما يقعان على نفس المنحنى U0 .

ونلاحظ أن السلتين C وA لهما نفس مستوى الاشباع لأنهما يقعان على نفس المنحنى U1.

ونستنتج بالتعدي أن السلتين C و A لهما نفس الاشباع وبالتالي فهما يقعان على نفس المنحنى وهذا مستحيل، وبالتالي فلايمكن أن تتقاطع منحنيات السواء.

<u>المعدل الحدي للإحلال:</u>

ذكرنا سابقا أن المستهلك على طول المنحنى ، يمكنه زيادة عدد الوحدات من السلعة B ولكن ذلك يتطلب منه التضحية (التقليل) من السلعة A ، أي أنه يقوم باستبدال (إحلال) السلعة A بالسلعة B مع المحافظة على نفس الاشباع.

فكل وحدة جديدة من B يقابلها عددا من الوحدات A المضحى بها، وفق نسبة أو معدل معين، يطلق عليه المعدل الحدي للإحلال (الاستبدال) للسلعة B مكان السلعة A ويرمز له باللغة الأنجليزية بـ (MRS).

أي : **Marginal Rate of Substitution**

ومن الناحية الرياضية فإن $MRS_{A/B}$ ما هو إلا ميل منحنى السواء، فبحساب الميل نتحصل على قيمة الوحدات المضحى بها من السلعة الثانية للحصول على وحدة إضافية من السلعة الأولى، مع البقاء في نفس منحنى السواء (نفس الاشباع).

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$MRS_{A/B} = - \Delta B/\Delta A$$

$$= - \partial U/\partial A \, dA \, / \, \partial u/\partial B \, dB$$

$$= - M_{(UB)}/M_{(UA)}$$

$$dA/dB - =$$

ومنه:

$$MRS_{A/B} = - \Delta B/\Delta A = - dA/dB$$

مثال تطبيقي: باستخدام معطيات الشكل البياني الأول:

- أحسب المعدل الحدي للإحلال للسلعة B مكان A ؟

$$MRS_{A/B} = - \Delta B/\Delta A$$

$$= 10-7 \, / \, 1-3$$

$$= 3/-2 = - 3/2$$

للحصول على وحدتين من السلعة B يجب التضحية بـ **3** وحدات من السلعة A

ميزانية المستهلك (دخل المستهلك):

ذكرنا سابقا أن المستهلك وفق نظرية المنفعة، هو شخص رشيد أي يتصرف بعقلانية في حدود ميزانيته المحدودة، من أجل تعظيم منفعته، وفيما يلي تعريف لخط الميزانية وعلاقته بتحديد توازن المستهلك:

تعريف خط الميزانية: يمثل مجموع الثنائيات من السلعتين، التي يمكن للمستهلك شرائهما في حدود دخله.

ويمكن صياغته رياضيا كمايلي:

$R = X P_X + Y P_Y$ ، حيث:

R خط الميزانية، Px = سعر السلعة X، Py = سعر السلعة Y، (X = السلعتين المشتراتين.

[1] - Par Alain Dulot, Philippe Spieser,L'économie entre savoir et illusion, éd L'Harmattan, paris, France,2011,p10

[2] - Alain de Crombrugghe, **Introduction aux principes de l'économie: Choix et décisions économiques, 2ed-** De Boeck Superieur, P24,2016.

3 – مجيد خليل حسين، مبادئ علم الإقتصاد، المنهل، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 26.

4 – محمد بن حسن الزهراني، تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية– المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز –جدة، 2007، ص 213.

5 – لسان العرب، إبن منظور.